عن السيادة والبند السابع

أحمد عثمان

دعونا من الحديث حول السيادة الوطنية وعلاقتها بالبند السابع أو السابع والسبعين، وكأننا اكتشفنا اليوم أن سيادتنا مخرومة ولا ندري أننا تحت الوصاية منذ ثلاث سنوات، والحقيقة منذ أن قرر الحكام أن يعملوا لصالحهم وصالح بيوتهم ضداً لمصالح شعوبهم، أصبحنا بدون سيادة ولا وسادة ولا فراش أو غطاء كريم.. استرداد السيادة يحتاج إلى نضال شعبي وبناء دولة حرة يشارك الشعب في بنائها وحلوها ومرها، وهو حديث طويل وذو شجون.. لكننا اليوم أمام قرار لمجلس الأمن بخصوص الانتقال الآمن باليمن إلى برِّ الدولة والوحدة.

أعتقد أن من حظ اليمن اليوم أن تتقاطع مصالح المجتمع الدولي أو القوى الفاعلة مع ضرورة وحدة اليمن واستقراره وبناء دولته، هذه منة من الله وليس هبة من هؤلاء أو أولئك.. علينا أن نستغلها جميعاً قبل أن تضيع.. الشعب اليمني منذ مدة يهتف وينادي المجتمع الدولي للجدية في ضبط المعرقلين والمخربين الذين خربوا ويخربون منشآت الدولة وعملية الانتقال السلمي، ومطالبته أيضاً في المساهمة في استرداد أمواله المنهوبة، وقد فعلها المجتمع الدولي وعليه أن يقدم نموذجه الأسلم لكي يكسب ثقة الشعوب العربية كلها بعيداً عن الاستغلال أو الابتزاز، فمن مصلحة المجتمع الدولي أن ينجح في المساهمة ببناء دولة ديمقراطية في العالم الثالث وهو لن يتم إلا بمساعدة أنفسنا ووعي الشعب للسيادة والاستقلال وعلاقته بالاستقرار والدولة وكرامة المواطن وبحكم رشيد يحمي حق المواطن ويصون كرامته لأن البديل هو الدولة الفاشلة والوصول إلى «الصومله» التي توعدنا بها من ثرنا عليه ونهب ثروتنا، والذي يتباكى على السيادة اليوم خوفاً على خططه وفزعاً من مستقبل أفضل يكشف سواده المعتم.. علينا أن لا نتردد في استغلال فرصة توجه العالم لمساعدتنا لننجو ببلادنا بعيداً عن ترديد شعارات منفصلة عن الواقع.

إن الاستقلال والسيادة لايأتي بقرار من الخارج ولاينزع بقرار.. السيادة والاستقلال يصنعه اليمنيون في الداخل عن طريق حوار وقبول كل الآخر وتوافق لبناء الدولة على أسس رشيدة بعيداً عن العنف والانـقـلابـات، ومخرجات الحوار مهما كانت الملاحظات عليها تبقى هي الأساس الحضاري لبناء الدولة والخطوة الأولى نحو السيادة والتحرر من الاستبداد الداخلي والوصاية الخارجية.. وفي قرار مجلس الأمن مايؤكد على تنفيذ مخرجات الحوار على قاعدة الديمقراطية والوحدة والدولة الواحدة والحكم الرشيد.. يعني القرار جاء لدعم ما خرج به اليمنيون بفعل ثورة وحوار مع كل قواه وأطيافه، ولا أعتقد أن تنفيذ مخرجات الحوار له علاقة بمخاوف السيادة المنقوصة أصلاً، إلا عند من يطمع بمصادرة الشعب والوطن.. بل من خلال تنفيذ مخرجات الحوار بشكل صحيح نستطيع أن نستعيد سيادتنا وكرامتنا كشعب مشرد في وطنه.. في قرارات مجلس الأمن معاقبة للمعرقلين والمخربين وإشارة واضحة للحلفاء الأسرين والسلاليين والانفصاليين وطالما ارتضى الناس المبادرة الخليجية، والرعاية الدولية، فإن المطلوب هو جدية هذا المجتمع لضبط المعرقلين الذين يملكون أموالاً أكثر من الدولة وسلاحاً وقوة عسكرية موازية يستطيعون أن يدمروا البلاد ويدخلوها في «حيص بيص» وهم يفعلون كل يوم، فهل نريد أن نكون تحت رحمتهم ورحمة الفوضى والصوملة الموعودة؟، فرحم الله امرءاً عرف وضع نفسه.. الكلام عن السيادة والبند السابع للهروب من تنفيذ مخرجات الحوار لا معنى له فمن يريد أن يهرب من الوصاية الدولية فعليه أن يتجه لتنفيذ مخرجات الحوار ويكف عن أو هامه وأطماعه بحكم اليمن بالفهلوة والأوهام والخرافات والتقطع السياسي والعسكري، لأننا شئنا أم أبينا أصبحنا في هذا العالم قرية واحدة ويجب أن نحدد قواعد السيادة الوطنية بما يتلاءم مع هذا الواقع الإنساني عن طريق بناء مجتمع مدني يحفظ الحقوق والحريات ويعتمد على وعي الشعب ووحدته ولا يتعصب «لخانقه» فالسيادة والاستقلال ثقافة وقيم وليس أشكالاً وشعارات لا تغني ولاتسمن من جوع أو فساداً أو فتنة أو استبداداً أو فوضى منظمة.. نعم السيادة والاستقلال هي حقوق مصانة وحريات محترمة ودولة عادلة وقوية وشعب لا يمتهن في عيشه وحريته وهو ما يجب أن نسعى لتحقيقه ببناء دولة الشعب وليس دولة الفرد أو الأسرة أو الطائفة.. لنتحرر بعيداً عن استغلال المعاني الوطنية في غير محلها والتي تهدف لتدمير الأوطان وتشتيت الشعوب بالحق أو الباطل.

11 فبراير ثورة وإن هاجت بها الأعاصير

بسام الشجاع

كغيرها من بلدان الربيع العربي التي تاهت في سرداب الثالوث المرعب (الفقر والجهل والبطالة) ردحًا من الزمن "الجمهورية اليمنية"، ومع أن الشعب اليمني يمتاز بخاصية قد لا يملكها غيره، وهي خاصية الصبر والتحمل إضافة إلى أنه شعب طيب يسهل إيقاعه في فخ العاطفة وإثارة النعرات القبلية وربما زجّه في أتون المواجهة والحرب ما جعله يستمر لفترة 33 عامًا يتقلب في شظف العيش وصعوبة الحياة رغم الثروات الهائلة التي يملكها، والتي تضعف ثروات الخليج مجتمعًا - حسب بعض التقارير المتخصصة - إضافة إلى الثروة البشرية المتطلعة للبناء والتنمية، ومع هذا فإن 54% من السكان يعيشون تحت خط الفقر حسب الإحصائيات.

لم يخرج اليمنيون لهذا فحسب، ولكن بعد أن (بلغ السيل الزبى)، وكاد الغرق أن يصل للجميع متمثلًا في الكم الهائل من الفساد المتلاطم بين الاستبداد بالثروة والاستئثار بالسلطة المصحوبان بسياسة التدجين وتكميم الأفواه.

وعند انبلاج فجر الربيع العربي دبت في الروح اليمنية نسائم الحرية المتطلعون للتغيير سلميًّا في ثورة شبابية شعبية سلمية باحثين عن مستقبل وواقع يتناسب مع تسمية بلدهم اليمن السعيد.

حينما يتعذر الإصلاح الجذري الجاد، ويستشري الظلم والقمع وتصير مصالح الأمة حصرية بيد النافذين من أهل الفساد؛ فإن الثورة هي قدر الشعب الوحيد، وهي الخيار الأمثل وإن بدت محفوفة بالمخاطر؛ لذلك قال بعضهم: "الثورة لا يرتِّب لها أحد، ولا يخطِّط لها الناس، ولكنها تنفجر على حين غرة حين تسد طرق الإصلاح وتتوقف عمليات العدالة ويُمارس القمع".

ومهما تعددت الآراء حول معنى كلمة ثورة إلا أنهم مجمعون على أنها تحمل مفاهيم ثابتة، مثل الانفتاح على إنجازات غير مسبوقة في خدمة الإنسان، كالثورة المعرفية والمعلوماتية والجينية والصناعية، وهو ما يعني مفهوم البناء والتطوير والمراجعة، وليس الهدم أو التقويض السياسي.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن ما دار في بلدان الربيع العربي عامة واليمن خاصة أنه ظاهرة اجتماعية متعلقة بتغيير الأنظمة السياسية عبر الفعل الاجتماعي والغضب الشعبي العام، وهذا كله ظهر جليًّا في ثورة فبراير، حيث ذهب كابوس الخوف، وكُسر حاجز الصمت وبحّت الحناجر وهي تردد: (الشعب يريد بناء يمن جديد)، ثم جاء دور التوافق ثم الحوار الوطني ليضم إلى جانب قيادات العمل السياسي القوى الثورية ومكونات وأفرادًا لم تكن تُفكر بالدخول والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية للبلد لولا ثورة فبراير، وفي الحوار جاء الوزير والمواطن العادي وشيخ القبيلة والمهمش، المرأة والرجل، الشاب الصغير والشيخ الكبير كلهم يقفون في مكان واحد وبوقت واحد، ويصوّتون بصوت واحد من دون تفرقة، وهذا بحد ذاته ثورة، وإن حدثت بعض النتوءات إلا أننا نحكم على الغالب.

وحتى لا يكون حديثنا معزولًا عن الواقع فإننا ندرك أن هناك عقبات كأداء تقف أمام نجاح الثورات سواء على الصعيد الداخلي والخارجي، لاسيما الثورات المضادة والأوضاع المعيشية المتردية والانفلات الأمني وكثرت أعمال الشغب كل هذه الأمور جعلت المواطن البسيط والمتابع يتسخط على الثورات وربما يسميها بالفتنة والبلاء ولو تأمل بعمق موازنًا بين المصالح والمفاسد لأدرك أن هذا أمر طبيعي، ولا بد للحرية من ثمن، وأنا أُشبّه حالنا مع الثورة بقصة طريفة، وهي: (أن رجلًا سافرًا بسيارته في طريق آمن ومعبد وميسّر، وفجأة حاد عن الطريق إلى طريق فرعي محفر ومقطع فواصل السير فيه بمشقة وعناء، وكلما تقدم ازدادت الوحشة وكثرت العراقيل، وقبل أن يصل إلى نهاية الطريق أدرك أنه إما أن يواصل الطريق ويهلك كما هلك من قبله ولا قيمة له ولا ثمن أو أن يرجع وينجو بنفسه وفي هذه الحالة هو مجبر أن يعود من الطريق الوعر والشاق الذي جاء منه وهو الحل الأنسب له حتى يصل إلى طريقه المعبد والآمن)، وكل عنت وتعب يلقاه هو ثمن الاستمرار في الطريق الخاطئ دون توقف، وبالحقيقة هذا ما ندفعه اليوم ونعاني منه، وقد يقول قائل: الثورة تغيير جذري يستأصل كل أركان الأنظمة السياسية، والإصلاح معالجة لممارسات خاطئة، نقول هذا صحيح ولكن كل ثورة لها خصوصيتها، والذين لا يظهرون إلا الجانب المظلم في الثورة نعذرهم لأنهم يحكمون دون النظر إلى معايير النجاح والفشل أو لأن صورة ثورية سيئة مرسومة في أذهانهم كثورة الزنوج والقرامطة، أو حتى ثورة 1962م في سبتمبر وغيرها من الثورات العربية، ولا بد أن ندرك أن الثورات تختلف باختلاف العوامل التالية:

1.عامل الزمان: تختلف الثورة اليوم ونحن في عصر الانفجار المعلوماتي والثقافي والانفتاح على الآخرين على ثورة سبتمبر قبل 60 عامًا، حيث الجهل والتخلف وندرة الموارد الطبيعية والبشرية أيضًا، لذلك كانت الثورات آنذاك أشبه بالانقلاب العسكري والسيطرة على رأس النظام لتنصاع بعد ذلك كل مراكز القوى، وهذا يختلف عن عصر انتشار المعلومة والذي أدى إلى اتساع السيطرة في البلدان وإحكام القبضة عليها لذلك كانت أغلب الثورات سلمية تتجنب إراقة الدماء قدر المستطاع.

2.المكان: وهذا ما أثبتته ثورات الربيع العربي، حيث أخذ كل بلد خصوصياته فثورة تونس تختلف عن ثورة مصر وثورة اليمن تختلف عن ليبيا، وكذلك سوريا، وهكذا بطبيعة المكان تتغير الثورة، وتختلف من بلد إلى بلد ومن مكان إلى آخر فلا يجوز القياس بينهما والحكم على الأخرى بنجاح أو فشل.

3.والوقت عامل مهم: لاسيما ونحن قد ذكرنا أننا في عصر الانفتاح المعلوماتي، فتحيّن الفرص يسهّل المهمة لعملية التغيير فمتى ما وصل النظام الحاكم إلى أعلى مستويات الظلم والقمع منطلقًا في طريق الفرعنة ولسان حاله "ما أريكم إلا ما أرى" فثم السقوط والأفول هذا من جانب، والجانب الآخر مراعاة وقت اندلاع ثورات التحرر ورفض الاستبداد في بلد مماثل يسهّل الكثير من العقبات والصعوبات أمام الثائرين، فمثلًا في اليمن كم هم الذين خرجوا إلى الشوارع مطالبين بالإصلاح ورفع الظلم والنظر إلى معاناتهم مرارًا وتكرارًا، خصوصًا إخواننا في الجنوب، لكن خروجهم لم يحرّك ساكنًا حتى قام أبو عزيزي بإحراق نفسه ليفجّر ذلك الكبت الذي آلم الشعوب سنين طويلة فكانت الفرصة مواتية لاندلاع ثورة فبراير في اليمن.

4.طبيعة النظام الحاكم: حيث لم تكن الأنظمة الحاكمة قديمًا، والتي قامت عليها الثورات تدخل في هذا التعقيد الحالي، وطبيعي أن يختلف الوضع في الدولة العميقة والمتجذرة لا سيما وقد سخّرت مقدرات البلدان عدة عقود لخدمة الأنظمة وتكريس مبدأ نحن أو الطوفان مما يجعل عملية التغيير أكثر تعقيدًا تبعًا لها.

5.النظام العالمي الجديد: فهو لا يزال يمثّل خطرًا يهدد عملية التغيير في دول الربيع العربي، حيث جاءت عفوية ومن دون ترتيب مسبق كما أن دولًا إقليمية وغيرها لم يرق لها هذا التغيير فهي لا تزال تسعى إلى تقويضه ليل نهار، أما الثورات على الاستعمار والأنظمة القديمة فقد حدثت بترتيب وتخطيط مسبق، والمتابع يدرك أن أغلب القادة الذين تولوا الحكم بعدها على دبابات العدو.

وفي الأخير نتفق مع من يقول: إن الثورة لم تكتمل، وإنها لا تزال في طريقها إلى النجاح والنضوج كل يوم، ولكن ما حققته إلى الآن يجعلها جديرة بأن يُقال لها ثورة غيّرت في مسار العملية السياسية، ولا يشترط للثورة فترة محددة لتستوفي شروطها كاملة، فقد استمرت الثورة الفرنسية تُحارب الإقطاعية والارستقراطية والدينية والجماعات السياسيّة اليساريّة الراديكالية من الرابع عشر من يوليو (تموز) عام 1789، وامتدت حتى 1799، وبعد عشرة أعوام استوفت الثورة شروطها، ونتمنى من ثورة 11 فبراير 2011م ألا تنحرف عن مسارها حتى تستوفي كافة الأهداف.

الوصاية أم الإرهاب..!!

محمود الحرازي
mahmoud_22@hotmail.com

تُرى ما هي مبررات إصدار مجلس الأمن للقرار 2140 ووضع اليمن تحت الفصل السابع؟.. لم يكن ذلك اهتمامًا باليمن، أو الدفع بعملية الانتقال السياسي السلمي نحو الديمقراطية كما يدّعون.. إنما كان نتيجة خوفهم المستقبلي على أمنهم القومي الذي أقلقهم نتيجة هروب العشرات من الإرهابيين من السجن المركزي في آخر عملية إرهابية في اليمن.

كان بإمكان مجلس الأمن أن يفرض عقوبات على معيقي التسوية السياسية بدون إصدار قرار كهذا كخطوة أولية، ولكن التنامي المطّرد للتنظيمات الإرهابية وضعف الدولة وأخطاء السياسة في اليمن كانت السبب الرئيس في التسريع بإصدار مثل هذا القرار.

لا يوجد مبرر أو مسوغ قانوني ليضع اليمن تحت الفصل السابع والقرار 2140 بما يعنيه من وضع سيادة واستقلال اليمن وسلامة أراضيها ومواطنيها تحت رحمة الأمم المتحدة وحلفائها الغربيين والدول الأخرى.

يزخر تاريخ الأمم المتحدة بانتهاكات وتدخلات سافرة في شؤون الدول النامية تحت مبرر الأخذ بالنهج الديمقراطي الذي تمارسه اليوم في بلادنا كمبرر للتدخل عسكريًّا.. وفي حين تزخر بانتهاكات حقوق الإنسان تدعي حمايته عبر فرض عقوبات ضد منتهكيه في اليمن، وهذا يعني أن الأمم المتحدة كانت ولا تزال دمية تتحرك بواسطة الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للتدخل في شؤون الدول تحت أعذار واهية.

تحت مسوغ الديمقراطية تم استصدار القرار 2140 الذي يمنح الأمم المتحدة بواسطة أعضائها بحق التدخل حتى عسكريًّا الذي لا يستبعد بعده من بناء قواعد عسكرية غربية للقضاء على التنظيمات الإرهابية والقاعدة.

من التناقضات السخيفة في مجلس الأمن استصدار قرار بالإجماع كهذا ليضع اليمن تحت الوصاية في حين عجزت عن فعل ذلك ضد دول أثبتت انتهاكات فعلية ومستمرة لحقوق الإنسان والديمقراطية.

لم يكن ذلك القرار إلا نتيجة الغباء السياسي الذي تنتهجه السياسة اليمنية حبا في الانتقام والتمسك بالسلطة التي نتيجة أخطائها همشت الدولة والحكومة والجيش والأسخف من ذلك هو ردود الأفعال الداخلية "التنظيمات الحزبية والمدنية" المؤيدة لمثل هذا القرار.

يدعون أن هذا في مصلحة الشعب والديمقراطية، ولكن لا يمكن القول إلا: "موت يا حمار"؛ فلا دستور ولا مرحلة انتقالية ولا تسليم للسلطة ولا ديمقراطية ستتحقق في ظل هذا القرار، فالكل يعمل حسب نهجه ورؤيته.. الـدول الغربية تضع اليمن تحت الوصاية تحت مسوغ الديمقراطية، وهي إنما تهدف لتحويل اليمن إلى قاعدة عسكرية بسبب تنامي الإرهاب في حين الأحزاب السياسية تحاول الانتقام من بعضها البعض أما السلطة فلا تتمنى إلا أبدية الكرسي.

إن الإجماع على مثل هذا القرار يؤكد أن فكرة للدولة الجديدة "الفيدرالية" هي صناعة دول غربية، وإن قرار وضع اليمن تحت الفصل السابع والوصاية لم يكن إلا نتيجة خطأ السياسيين في السلطة والمعارضة الذين يتجهون عكس التيار.

يمكن القول: إن الأمم المتحدة ومجلس أمنها بأعضائها الدائمين لن تتورع في انتهاك حقوق الإنسان وحقوق الدولة في السيادة والاستقلال والحظر الاقتصادي والعقوبات وحتى إعلان الوصاية رسميًّا في سبيل تحقيق غايتها في القضاء على التنظيمات الإرهابية والقاعدة.

أي الطرق يقود إلى السيادة؟

عدنان العديني

حين لا يكون النظام تعبيرًا عن إرادة الشعب فإنه يُعزز قوته المسلحة في مواجهة شعبه كتعويض عن الشرعية المفقودة أو المنقوصة في المقابل يحرص على إرضاء القوى الإقليمية والدولية، ولو أن يتحول إلى سمسار لمصالحهم في بلدة.

هذا ما وجدنا عليه بلدنا اليمن بعد صالح، دولة منقوصة السيادة صممت لإدماج الفئة الحاكمة فقط في اقتصاديات العالم بعد أن تنازلت عن إمكانية أن يُصبح لليمن دور سياسي في محيطها، فالدول التي تغتال سيادة شعبها لا يمكن أن تُمارس دورًا سياسيًّا خارجيًّا..

النضال من أجل جعل إرادة الشعب هي الحاكمة والاستسلام لسيادته على مستوى الداخل هو الذي يضع الدولة على أعتاب التأثير الخارجي، وهو هدف لا تحققه أصوات المدافع التي تُجهض إرادة الإنسان مع كل طلقة، بل بأصوات الاقتراع باعتبارها الصوت الذي يُفصح عن حرية الشعوب السيدة.

المَدافع تصنع سيادات خاصة على حساب سيادة الشعب التي تتضرر كلما صار المجتمع ساحة اقتتال أو ميدانًا لممارسة العنف.

ممارسة العنف داخل اليمن في هذه المرحلة الحرجة يعيق إمكانية نمو ساحة الفعل السياسي التي لا يمكن أن يُصبح للشعب إرادة إلا بها وعبرها، فالحروب هي التي ستكرّس صورة لنا في العالم بأننا جماعات متناحرة تحتاج للمساعدة والرعاية وليس دولة قادرة على إدارة شؤونها.

السيادة هدف نريد أن نصل إليه لكن العنف ليس طريقًا إليه.